

واقع الطفولة الجانحة The reality of delinquent childhood

د. إبراهيم الطاهر ود. قيقوب عيسى

جامعة بسكرة

Abstract:

This study seeks to define the reality of delinquent children, as reflected in the delinquent behavior of the studied sample members and from the interview questions that aim to characterize the phenomenon and identify the factors leading to it.

Based on listening to a sample of delinquent children using the interview, the study found the most important results: that the most important features of delinquency in children are theft, looting, robbery and stealing of property of others, a frequent behavior occur in the city center as on the borders.

The most important factors of child delinquency are the fact that they live in difficult economic and social conditions that have affected the situation of their families. Physical destitution is often the primary driver of delinquent behavior, child labor, prostitution and other forms of exploitation.

الملخص:

تسعى هذه الدراسة للوقوف على واقع الطفولة الجانحة، كما تتمظهر في السلوك الجانح لدى أفراد العينة المدروسة وانطلاقا من أسئلة المقابلة التي تستهدف توصيف الظاهرة ومعرفة العوامل المؤدية إليها.

واعتمادا على الإصغاء لعينة من الأطفال الجانحين باستخدام المقابلة، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن من أهم ملامح الجنوح لدى الأطفال هي السرقة والنهب والسطو واغتصاب أملاك الغير، وهو سلوك متكرر الحدوث في وسط المدينة كما في أطرافها.

وترجع أهم عوامل جنوح الأطفال إلى كونهم يعيشون ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة، أثرت على أوضاع أسرهم. فالعوز المادي في الغالب هو الدافع الأول للسلوك الجانح، ولعمالة الأطفال واستغلالهم في شبكات الدعارة وغيرها من أشكال الاستغلال.

مقدمة:

في تناول ظاهرة الجنوح دواع كثر. وأهمية عملية و علمية، و تزداد مبررات دراستها إذا تعلق الأمر بالطفولة لما لهذه المرحلة العمرية من خطورة على الطفل والمجتمع، وجنوح هذه الفئة الاجتماعية مثار دهشة و تساؤل إذ في الوقت الذي كان يفترض أن تجد فيه ما يكفها

رعاية وتعهدها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، تنقلت إلى ممارسة خارج معايير السلوك السوي، وفي الوقت الذي كان واجبا أن يكون الطفل مهينا لمهام المستقبل بكل ما يحمله من آفاق ينتكس وبصير في اتجاه معاكس يشكل عبئا على جهود النماء الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الاستقرار الاجتماعي الذي يستوجب التوفر في النظام العام كشرط للنجاح في أي جهد أو تدبير يرمي إلى التكيف الموفق مع متغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع ويعرفها عالم العولمة.

إن جنوح الأطفال يؤثر إلى ارتداء اجتماعي وإلى قوة نوابت ضارة في يوميات الحياة الاجتماعية، وهو لهذا موضوع يبقى أولوية إن في سياسة البحث العلمي أو في سياسات التربية والتكافل الاجتماعي، وضمن تلك الأهمية تأتي الدراسة محاولة طرقة في مجال معاينة من بسكرة وفي حي من أكثر أحيائها الشعبية احتضانا لظاهرة جنوح الأطفال، وأما المسعى الرئيس فهو الوقوف على واقع الطفولة الجانحة، كما تتمظهر في السلوك الجانح لدى أفراد العينة المدروسة وانطلاقا من أسئلة المقابلة التي تستهدف توصيف الظاهرة ومعرفة العوامل المؤدية إليها.

وهكذا تأتي سيرورة الدراسة متدرجة وفق تسلسل ينطلق من إبراز ملامح المشكلة المدروسة ومنهجية العمل وفيها يتم الإشارة إلى تساؤلات الدراسة ومن ثم الطريقة التي تعتمد في التعامل مع البيانات المشكلة للمادة الفكرية ذات العلاقة والمادة الميدانية المتحصل عليها:

ولهذا يسوق المبحث الثاني مقارنة مشكلة الدراسة في توطئة أدبية تركز في الأساس على عمل مكتبي لما تيسر من وثائق ودراسات عن الواقع الجزائري. وأما المبحث الأخير فيعرض نتائج الدراسة بشيء من التحليل والمناقشة.

أولا: ملامح المشكلة المدروسة ومنهجية الدراسة:

تدور الدراسة حول تساؤلين أساسيين متخذة منهما مسارا وخطا تحليليا.

أما الأول فهو: ما هي ملامح الطفولة الجانحة؟ ويستهدف بحثه طرقا لظاهرة الجنوح من وجهة أنها سلوك معقد يتخذ أصحابه من الأطفال وضعيات عديدة أثناء الفعل والممارسة، وفهم هكذا مظاهر يفيد في التشخيص والتبيين، ويعطي تفصيلا للصورة الانمبيريقية التي

تتشكل فيها الظاهرة المدروسة في الواقع المجتمعي المستهدف بالمعينة والاستكشاف والوصف.

أما الثاني فنصه: ما هي العوامل التي تؤدي إلى جنوح الأطفال؟ وغاية هذا التساؤل هي محاولة الوقوف على الظروف الفاعلة والشروط الضاغطة لشيوع الجنوح في وسط طفولة كان يفترض أن تحصل على حقها في عيش كريم بعيدا عن أسباب الجنوح والتهيه والضياع، واعتمادا على منهج الإصغاء لعينة من الأطفال الجانحين باستخدام المقابلة لجمع البيانات تكون المادة الميدانية من مشاركة الفاعلين والباحث خلال تفاعل بينهما. مما يجعل من تدخلهم في الوصف مكونا ايجابيا في محصلة هذه الدراسة، وانعكاس متريا للتحليل والتخريج للنتائج، وتتم الدراسة ضمن منهجية هذا بيانها.

منهجية الدراسة:

تتطلق الدراسة في مجال معينة يشمل أطفالا جانحين بمنطقة سكنية هجينة من جهة التركيبة السكانية، وتشمل أسرا من جهات عديدة، أغلبها جمعتها مدينة بسكرة لما توفره من فرص عيش لمحدودي الدخل، من جهة و لما تمنحه من فرص العمل اليومي أو الموسمي من جهة أخرى، ولذلك فان سكان الأطراف خصوصا بحي العالية خليط من ولايات مجاورة، وهؤلاء النازحين توارثوا الإقامة في الأحياء القصديرية واستفاد عدد منهم من سكنات اجتماعية، والمهم في هذه التركيبة البشرية أنها تمثل شريحة من البطالين وتجار الشنطة والعمالة اليومية في قطاع البناء وفي حرف أخرى. ليس لها دخل قار ومعلوم، يشيع في سلوكياتها الخشونة والعنف وتكثر فيها حوادث العراك والمشاجرات. وفي ظل هذه الخصائص ينشأ أطفال ويكبرون على تمثل ثقافة العنف والفقر ويدخل بعضهم دوائر الانحراف مبكرا وتبدأ أحيانا من مجتمع المدرسة نفسه. ولذلك فان تكفل جهات مختصة بدراسات تتبعية لظواهر عديدة في هذه الأوساط الاجتماعية من شأنها تسليط الضوء على تفاصيل أخرى وأقدر بالتالي على توصيفها وتشخيصها، إذ ليست هذه الدراسة سوى محاولة لاستكشاف وضع ووصفه تمهيدا لبحوث ممكنة لاحقا أوفي وقتا وجهدا ومالا.

ويجرى فحص عينة مقصودة تتكون من أطفال تتراوح أعمارهم بين 6-12 سنة من جنس الذكور لصعوبات تتعلق باستحالة ضبط مجتمع الدراسة وحصره عددا، ولصعوبة التمكن من

مقابلة الفتيات الجانحات لاعتبارات أخلاقية وعملية، مع ملاحظة أن الجنوح يشيع بوجوه عديدة في هذا الوسط يتمظهر في ملامح شتى تشمل عديد من الأعمال والتصرفات التي تتنافى مع القيم والمعايير الثقافية.

إن الجنوح مفهوم متغير حسب الزمان والمكان ويختلف باختلاف الثقافات ومرونة القاضي والعائلة والمحيط الاجتماعي، وهو في تزايد مستمر بالجزائر متخذاً مفهوماً مرناً يدور حول ظاهرة التهريب في الغالب الأعم (بدره معتصم ميموني. 2005. ص 243). وإذا كان الجنوح يختلف باختلاف المجتمعات والثقافات فإنه كمفهوم يختلف أيضاً باختلاف التخصصات.

فالجناح في القانون هو: "كل فرد ارتكب جنحة أي مخالفة للقانون الاجتماعي و يحكم عليه حسب قانون الجنايات" وفي علم الاجتماع يعتبر الجنوح ناتجا عن الظروف الاجتماعية الرديئة، و مرتبط بالتغيرات السريعة و الفوضوية التي يعيشها المجتمع دون التحكم فيها، وهو عند السلوكية اضطراب ميكانيزمات الضبط الخارجي يجعل الفرد غير قادر على ضبط نفسه والتحكم في عدوانه الذي يوجه إلى الخارج، وفي الطب النفسي هو فان الاهتمام ينصب على الفعل الجانح وتحديد المسؤولية أما في علم النفس فان التركيز يكون على الفعل (الجنحة) بالنسبة لفرد له تاريخه وظروفه الخاصة، ويوجه الاهتمام للبحث عن الأسباب التي دفعت إلى هذا السلوك، وإذ علم النفس يحاول فهم و مساعدة وتوجيه الجانح نحو حياة أفضل (بدره معتصم ميموني. 2005. ص 243، 244).

وأما المفهوم الذي تنطلق منه الدراسة فهو اعتبار جنوح الطفل ذلك السلوك اللاسوي اجتماعيا والمرفوض أخلاقيا وثقافيا لتنافيه مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، والذي يلحق ضررا بالأفراد والمجتمع وبالأداب العامة، ويتخذ ألوانا متعددة من الممارسة كالتهريب والسرقة والضرب والجرح والعنف والاعتداء الجسدي والجنسي والقتل، ويكون مدفوع بعوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية تختلف من حالة إلى أخرى.

أما منهج الدراسة:

فيتمثل في سيرورة بحثية تنطلق من فكرة الموضوع وهي الفكرة التي توطرها أدبيات نظم معرفية عديدة، تشارك فيها علوم النفس، والخبرة الإنسانية التي وفرتها البحوث في مجالات

علوم الإنسان عامة، ومن تحليل لما تيسر جمعه من مادة فكرية يجرى دخول الميدان من خلال عينة

قصدية، ليتم عن طريق اعتماد مقابلات خبرة ونصف موجهة جمع المادة الميدانية وبالتالي تحليلها وتقديم التفسيرات المرتبطة لكشف ملامح الجنوح لدى الأطفال والعوامل المؤدية إليه في الواقع المجتمعي المبحوث. وما يحتاج إلى إشارة هو أن العينة المعتمدة وبالنظر إلى صعوبات منهجية وميدانية استقرت عند عدد 20 حالة والجدول رقم (3) يوضح سنّها/جنسها.

الفئات	التكرار
8-6	5
11-9	8
-12	7

وقد تم التعامل مع أفراد العينة تباعاً في وقت منتال بحسب الظروف إذ كان يشق إيجاد تلك الحالات في الطرقات والشوارع في كثير من الأحيان.

أما حدود البحث: فيتعلق الأمر بالأحياء السكنية للعالية، وأما زمانياً فينحصر العمل في الفترة في شهري أوت وسبتمبر 2006، وهكذا واستتباعاً مع هذه المجالات فان نتائج هذه الدراسة ترتبط بحدودها في المكان والزمان وهي لذلك تظل التخريجات التي تتأدى من التحليل ليست في مستواها التجريدي تتواتر أو تعميمات تجريبية مطلقة على جميع الحالات المثيلة.

ذلك هو منطق هذا العمل الذي يرتبط بالتوجه الابستيمولوجي لحدود المقاربة الامبريقية. أداة البحث: تم استخدام المقابلة، وهي الأداة التي رتبت استجابة لتساؤلي الدراسة وتضمنت أسئلة مفتوحة، رغبة في تمكين أفراد العينة من الإدلاء بأرائهم وتصوراتهم وتوصيفاتهم لظاهرة الجنوح وللعوامل التي يرون أنها المسؤولة عن دفعها إليها.

ثانياً: مشكلة الدراسة في ضوء صورة من أدبياتها:

المجتمع المعاصر ورغم توفره على أسباب القوة والمناعة المادية، إن في وسائل العيش أو الصحة والتعليم، فإن الهوة بين مجتمعات الشمال ومثيلاتها في الجنوب سحيقة وظاهرة

فهي لا تحي على نفس المستوى الاقتصادي ولا تنهياً لها نفس الفرص، وتشير إحصاءات المهتمين بقضايا التخلف والتنمية إلى أوضاع مخيفة، ففي حين تبلغ مستويات الدخل مداها في طبقات المجتمع الغربي فتصل حد التخمة، وبصير ما يرمى من غذاء في النفايات والمزابل يكفي للقضاء على المجاعة في قارة إفريقيا، يتدنى مستوى المعيشة إلى حد العدم في مجتمعات أخرى و الحال أن الجميع يعيش مطلع الألفية الثالثة.

ف فوق النهب المباشر الذي تعرض له الجنوب في سنوات الاستيلاء بالقوة على الأرض والإنسان وتسخيرهما في خدمة تراكم رأس المال في الغرب. يزداد الوضع وفي نفس الاتجاه تفاقمًا في توسيع الفجوة بين الناهب والمنهوب، فتصير مجتمعات بكاملها مرهونة واقتصادياتها تابعة لميتروبول ومركز بيد مؤسسات الرأس المال المالي وما يرتبط بها من منظمات وشركات عابرة للقارات، وفي الداخل تفرض العولمة نظامها وصرامتها بلا هوادة على الحكومات لمنعها من التسيد في صنع القرارات المناسبة بلا توجس أو تهيّب من الممانعة أو العقاب.

وهكذا ففي ظل عوامل متظافرة التأثير يشترك فيها العامل التاريخي الاستعماري والعوامل ذات الصلة بمفهوم التبعية والعولمة، تنشط في واقع المجتمعات الجنوب ظواهر التخلف والفقر والانحراف والإجرام والمرض لتشكّل في المحصلة النهائية تخلفاً من نوع آخر هو تخلف ثقافي - لغوي - سيكولوجي.

فأما التخلف اللغوي والثقافي فهو الظاهر في عدم الاستعمال الكامل للغة في كافة شؤون الحياة وهو ما يعني غربتها وعزلتها التدريجية عن سرح الأحداث واليوميات الاجتماعية. كما هو حال تهيمش أو إقصاء اللغة العربية في بلاد المغرب العربي مثلاً وأما التخلف النفسي فمداره الشعور بالدونية حيال الغرب (محمود الذواودي: 2002 ص)

والجزائر وهو البلد الذي تعرض إلى تمسيخ حضاري ممنهج ونهب نهم لثرواته "وتطهير" استدماري متعدد الوجوه تسبب في مآسي يصعب حصرها شملت نواحي عديدة ومست الأفراد والجماعات ورثت من هذا التاريخ شروطاً من شأنها التهام الجهد النهضوي.

وغداة الاستقلال حاول النظام السياسي انتهاج سياسة تصنيع سريع لمجتمع زراعي وبديوي مما أدى إلى إفرازات على مستويات عديدة: في مستوى المعيشة وفي بلورة حاجات

جديدة حسب متطلبات المدن، ودفع باتجاه تحسين المستوى المعيشي والطموح في حياة أفضل، لكن هذه التغيرات لم يتم وعيها جيدا مما جعل الطموح لا يتلاقى بالنمو الاجتماعي والثقافي وبالتالي بروز تناقضات أخطرها تجزيء المجتمع الجزائري وتشكل شرائح متصارعة بينها تطرف حضاري، كما كان من نتائج ذلك ظواهر أخرى كالنزوح الريفي وبناء مدن ليست متكيفة مع العدد الكبير للسكان، وتفكك العائلة الموسعة مما كان له أثر على الأزواج في غياب مؤسسات لحضانة الأطفال ونقص التأهيل لدى الآباء للوفاء بعدديد من المسؤوليات التي فرضتها الحياة في المدن. وعليه فقد تسبب تعدد الولادات في إنهاك الأمهات والآباء صحيا واقتصاديا ونفسيا وزاد في ذلك ضيق السكن وضعف الدخل الشهري وغلاء المعيشة. فكل هذه الضغوط لم تكن في صالح الصحة النفسية للعائلات والأطفال (بدره معتصم ميموني: 2005، ص 8،7).

ولكن لم يقتصر الضغط على مرحلة بداية الاستقلال في الجزائر بل تكاد تكون تتاليات تلك الافرازات لازمة من لوازم كل مرحلة لاحقة حتى وان عرفت في مرحلة الخط السياسي الاشتراكي شيئا من الكمون لشيوع آثار من سياسة الخدمات العمومية، والانكفاء عن الظهور بقوة وسفور، فإنها ظلت في حركة مد يتوغل في بطن إلى التشكيلة الاجتماعية وإلى نسيج العلاقات الاجتماعية حيث بدت أبنية المجتمع في القرى أكثر تمردا على ثقافة الفلاحة والتقاليد الاجتماعية للأرض وصار البحث عن الرخاء بلا مقابل من الجهد مبدأ، وعلت رغبة المجتمع الزراعي والبدوي في رفض قليل أو كثير من ماضيه وموروثه، ينسلخ منها بأشكال عدة، وينزع إلى عصره واهمة في المدن أين امكانات الشغل في المصانع بالمدن الجديدة تتوفر بقدر كاف على العموم، وأين بدت السكنات العمومية تحل محل السكن الريفي الرحب المعمار. وفي ظل هذه المكونات التي وسمت الحياة الاجتماعية ولازمت بشيء من الاضطراب حركة التطور الاقتصادي، كانت المشكلات الاجتماعية والنفسية تستصحب تلك الحركة إلى حد باتت فيه هي الأسرع في التعاضد كما وكيفا.

ويعتبر التحول الذي شمل النظام الاجتماعي السياسي والاقتصادي أحد أبرز العوامل المفسرة لظواهر اللاسواء، ونجم عن بطالة أرباب أسر وزهاوب دخلها، مما جعل الانتدفاع إلى ممارسة أنشطة اقتصادية سوداء تشكل انفلاتا عسر التحكم فيه أو مراقبته فصار بيع السلع الممنوعة ظاهرة شائعة في المدن والحارات وزاد تعاطي المخدرات والإدمان على الخمر والسرقة والاعتصاب والانحراف والجريمة هي ميزة سائدة في محيط المرافق العامة والشوارع والأسواق ولم يعد جهاز الأمن

والمؤسسات العقابية قادرة على التصدي لهذه الظواهر لا من خلال العمليات التي تنظمها ولا من خلال الدور الروتيني التي دأبت على القيام به.

وتعتبر تلك البيئة بكافة الملامح المذكورة كلا معقدا يشكل البحث فيه وجهة أكثر من علم، طالما أن الموضوع قسمة مشتركة بينها حتى وإن تعددت زوايا تناول واختلفت مجالات المعاينة وتقنيات استتطاق الحوادث، ومن تلك القضايا التي تنتعش ضمن هذا الكل المعقد جنوح الأطفال والمراهقين في المجتمع الجزائري، وإذا كان الجنوح في سن المراهقة معروفا، فإن جنوح الأطفال ظاهرة جديدة بدأت ترسم آثارها في الممارسات وفي المواقف الشعبية والاهتمامات الرسمية لما تمثله من خطورة على مستقبل وحاضر المجتمع.

وهي الظاهرة التي تثير أكثر من تساؤل وتلقى بعضا من السيولة الإعلامية في اليوميات الوطنية ترتبط غالبا بالمناسبات أو بالأحداث المثيرة، بشيء من التغطية الإعلامية، وبقليل من التناول العلمي.

وفي هذا السياق أوردت جريدة الخبر بتاريخ 2006/06/01 أرقاما عن الأطفال الجانحين هذا تلخيص لها في الجدول رقم 01 الآتي:

السنة	المتورطون ن الجانحون	أنواع الجرائم				ملاحظة
		سرقة	ضرب - جرح	تخطيط أموال الغير	قتل عمدي	
2004	10965				14	
2005	11302	4739	2728	665 (بعد الخروج من ملاعب كرة القدم)	25	في الطرق و الشوارع
مارس - أفريل 2006	إحصائيات غير متوفرة				03	
المجموع	22267	4739	2728	665	42	

المصدر: يومية الخبر الصادرة بتاريخ 2006/06/01

إن ما يمكن اكتناؤه من تلك الأرقام أن أعداد الجانحين في ارتفاع من سنة لأخرى وإن الجرح التي تسجل بشأنهم تنوعت من السرقات إلى القتل، ورغم أنه لم تتوفر أرقام عن مرحلة سابقة هي مرحلة العنف السياسي الذي عصف بالبلاد و تسبب في دمار كبير و موت آلاف من الناس لم يسلم فيه الأطفال من الأذى المباشر وإلى الآثار الاجتماعية و النفسية المؤلمة بسبب ما شاهده من جرائم قتل واغتصاب و فتك ونهب، فإن مقارنة بين أعداد الجانحين بين 2004، و 2005 تلمح إلى صورة الازدياد و التعاضد تقدر بنسبة 1.5 ٪، وهي نسبة في مثل هكذا سلوك و في وجهة انحراف واعتلال ليست بسيطة لا سيما إذا عرفنا أنها لا تعني سوى الحالات التي تم ضبطها من طرف دوائر الأمن الوطني .

ومما يزيد هذا الموقف تماسكا هو تنوع السلوك الجانح لدى هؤلاء وتصدر السرقة ظواهر الاعتلال المسجلة يليها الضرب والجرح فتحطيم أملاك الغير فالقتل العمدي، وهي جميعا أعراض مرضية في المجتمع لا تستوجب الفهم فحسب إنما الفعل التغييري المدروس والعاجل.

إن الأطفال الذين لا يجدون الرعاية التربوية الصحيحة يبحثون عن بيئة تحررهم من سلطة القيم الاجتماعية ومن جزر القواعد القانونية، ويشكلون بيئات اجتماعية بديلة للبيئة الأسرية السوية ويتمنعون عن سلطة المجتمع بالوسائل التي تنهيأ لهم. وهم إذ يلحقون الضرر بالآخرين فإنهم لن يكون في منأى عن كثير من الأخطار التي تتهددهم، وهذا الوضع يستوقف الباحث عن العامل أو العوامل التي تكون وراءه، وليس من المبالغة إذا رد إلى المنزل و الأسرة وعلى حد رأي علي عبد الواحد وافي قانه " قد لا نعدو الصواب كثيرا إذا قلنا أن كفته (المنزل) - ترجح كفة العوامل الأخرى كلها مجتمعة منضما بعضها إلى بعض وذلك لأن على المنزل تتوقف آثار هذه العوامل جميعا، فبصلاحه و جهوده الرشيدة تصلح آثارها و تؤتي كلها ... وللمنزل فضلا عن ذلك وظائف تربوية خطيرة خاصة به لا يكاد يشاركه فيها و لا يغني فيها غناه أي عامل آخر.."(علي عبد الواحد وافي: 1958 . ص 7، 8)

فإذا تاه الأطفال في الشوارع كانوا أكثر عرضة للمخاطر وأكثر استعدادا للانحراف وفي الجزائر تم تسجيل العديد من حالات أطفال الشوارع، أي الذين تحولت الشوارع والطرق إلى بيوت لهم يأوون إلى بعض زواياها يتخذون منها أماكن للسمر واللعب والنوم وغيرها ففي سنة 2004 فقط

وحسب يومية الخبر في تاريخ 2006/06/01 فإن مصالح الأمن أوقفت 3485 طفلا في الشوارع سلمت منهم 2445 منهم 751 فتاة لذويهم، كما سجلت نفس المصالح وفي السنة ذاتها 3485 طفلا فارا من أسرته منهم 1074 فتاة. (يومية الخبر الصادرة في 2006/06/01). وفي مجتمع كالمجتمع الجزائري لا تؤثر تلك الأرقام إلى ما ينسجم مع أخلاقياته ولا مع ذهنيات الناس خصوصا وان بين تلك الأعداد فتيات لا يكون تواجدهن في الشارع إلا تعريضا للإبتزازات الجنسية أو للاغتصاب. وهذه الأوضاع في ذاتها وتحرك مستتبعات أخرى والطفولة المسعفة مثل مقلق في هذا السياق، ثم إن وقوع الأطفال في عالم التشرد لا يحرمهم فقط حق التمتع بطفولة سوية بل يجعل منهم ضحايا للعنف الشيء الذي تكون تبعاته على صحتهم الجسمية والنفسية وخيمة.

والجدول (2) يوضح الأطفال ضحايا العنف في الجزائر في سنوات 2005، 2006.

السنة	عدد الأطفال الضحايا	نوع العنف							
		جسدي		جنسي		قتل عمدي		اختطاف	
		ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ا	ذ
2005	5091	3038		634	838	22	06	139	
		أغلبهم ذكور							
مارس أبريل 2006	26							26	

المصدر: جريدة الخبر الصادرة في 2006/06/01 (من إعداد الباحث)

ورغم أن تلك الأرقام لا تروي الحقيقة كلها لتعذر حصر كل الحالات، مما يجعل من أي تحليل حرج في بلوغ بعض من التخريجات بقين (امبريقي) عال قيم المؤازرة الاجتماعية وشيوع اللامبالاة بالآخرين، وهي بدائل قيمية وسلوكية مستحدثة يجوز وصفها بالقوارض لأسس التكافل الاجتماعي، وليس هذا المشهد حاصل بتلقائية و صدفة بل هو نتيجة لأكثر من عامل فالأسرة والاقتصاد والتربية والإعلام والمؤسسات ذات الصلة هي التي عليها تقع

المهمة والمسؤولية من غير إغفال لطبيعة المرحلة في بعدها الدولي، و يتساءل محمد عابد الجابري كيف سيكون هذا العالم الجديد في عصر العولمة؟ ويقول مجيباً: "لنستمع إلى احد الاختصاصيين في "علم التنبؤ بالمستقبل" يحدثنا عن "أمة الغد" أمة السبرنتيك التي لا يعرف و لا يعترف أبناؤها بالعناصر التي تحدد الهوية في عالمنا التقليدي الذي ورثناه عن الآباء و الأجداد إننا سنقوم بإنشاء حضارة الروح في الفضاء السبرناتيكي - حضارة تكون أكثر إنسانية وأكثر عدلاً من العالم الذي أنشأته حكوماتكم من قبل «(محمد العابد الجابري. ص 148، 149)

هكذا إذن يتضح أن الضغط الممارس من حكومات الدول المهيمنة يؤثر على البلاد النامية وتتعالى أصوات ترفض هذه الهيمنة والابتزاز، وفي كل الأحوال فإنه لا يجوز إنكار تلك التأثيرات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أي تحليل حضاري شامل.

إن الفقر يزداد انتشاراً في البلدان النامية حيث ارتفع عدد الفقراء من 1.17 مليار نسمة سنة 1987 إلى 1.19 مليار نسمة في 1998 ويتوقع أن يصل إلى 1.24 مليار نسمة في حدود 2008 وهو ما يمثل 21.9 من سكان الدول النامية، كما أن الأمية تمس حوالي 850 مليون من البالغين وإن هناك 325 مليون طفل محروم من التعليم في هذه البلدان بالإضافة إلى اختلال هيكل الصادرات والتبعية الاقتصادية والضغوط الخارجية والمديونية الخارجية والفجوة التكنولوجية (أ. رابح خوني ورقية حماني: 2005 ص).

فكل تلك التحديات رهنّت الإنسان في المجتمع النامي وأشاعت الشعور التحقيري في نفوس الناس، وهيأت شرطيات عديدة تفاعلت جميعاً معاً موفرة أوساطاً لنماء الظواهر الانحرافية الملتزمة لجهود سنوات من التخطيط والتنمية لا سيما في البلدان التي عرفت أنظمة حكم ثورية أو وطنية، وكانت جراء ثقلها نواتج سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى صحة المجتمع والأفراد في أبعادها الجسمية والنفسية فأمرض الفقر والجوع وسوء التغذية تكتسح أجيالاً بكاملها في العالم النامي في حين تعرف بلاد الشمال أمراض العنى والتخمة وأمراض نفسية ناجمة عن التمايز الاجتماعي وشدة المنافسة بغاية الربح.

وفي الجزائر بينت دراسة أعدها فريق من الخبراء الدوليين أن 10٪ من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، وأن 50٪ من سكان الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر الأدنى. وفوق هذا فإن الظروف الأمنية وظاهرة الإرهاب وسعت دائرة الفقر، وكذا المديونية وسياسة الإصلاح الهيكلي وسوء تسيير الأوضاع الاقتصادية حيث تم تسريح 100 ألف عاملا التحقوا بعدد الفقراء، وزادت نسبة البطالة فوصلت حوالي 29 ٪ ومست الشباب بنسبة 80 ٪، ونتيجة لهذا الوضع المتردي في الريف أمنيا واقتصاديا نشطت حركة هجرة الريف إلى أطراف المدن التي هي الأخرى تعرف أوضاعا صعبة، فتنشر الأحياء القصديرية أين ينتشر الفقر والتهميش (ابراهيم تهايمي: 2003 ص 105).

وليس بعيدا عن تلك الأوضاع ومتغيراتها ظاهرة الجنوح والانحراف والجريمة التي تجد أعشاشها في أطراف المدن لتغزو بعد ذلك المركز وتشكل أكثر من خطر على الأمن وعلى الآداب العامة وأموال الناس، حتى أن العنف الممارس في سفور بالأسواق من قبل الجانحين لاغتصاب أموال المتسوقين بالقوة وتحت التهديد بالسلاح الأبيض بات الظاهرة الشائعة، وصارت عصابات الجناة منظمة تترصد الناس أمام البنوك ومكاتب البريد ومحطات النقل ليلا نهارا، تلك هي الحالة التي تسمعها في الخطاب الشعبي اليومي ويمكن ملاحظة شيئا منها أحيانا وقراءة أخبار عنها في اليوميات الوطنية.

ثالثا - نتائج الدراسة:

لأن الدراسة استهدفت طرق ملمحين عبرا عنهما تساؤلاهما، فإن منحى النتائج يقف عندهما بشيء من التوصيف الذي تأكد من المقابلة والإصغاء المفحوصين.

1- ملامح ظاهرة جنوح الأطفال

الملاحظ أن عمر الطفل الجانح متغير له علاقة بطبيعة سلوك الجانح في نوعه ودرجة خطورته وكمية تكراره. بمعنى انه قد يكون الفعل نفسه الذي يمارسه ابن (8) سنوات ذلك الذي يفعله ابن (12) سنة لكنه عند هذا الأخير أخطر وأشرس، لامتلاكه الخبرة وللفارق في العمر.

جدول رقم(4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب السن.

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
8-6	05	25 %
11-9	08	40 %
-12	07	35 %
المجموع	20	100 %

صرح عديد من العينة بلغ 25 % وفي غير تردد وبكل تأكيد أنهم لم يعودوا يبالون بالمخاطر، وأن أي منها لا يمكن أن يصرفهم عن هدف ما أرادوه. وفي مثل هذا "الجرأة" إصرار على ممارسة الجنوح بدا للأطفال الفاعلين بأنه قاعدة سلوكية وإن منعه هو الاستثناء الذي لا يجب أن يحل محله، ولعل الألفة والعادة صلبت هذه الممارسة وأليتها فدخلت إلى المواقف السيكو-اجتماعية في تشكيل الأطفال الجانحين فظهرت وكأنها نسق رمزي بان للعلاقات ومؤسس للنظام.

إن الظاهر للعيان في حارات المدن الجزائرية وطرقاتها هو تلك المجموعات من الأطفال التي تجوبها، والتي يتعاطى فيها بعضهم وفي سفور بالنهار كما بالليل الغراء، أو تناول المخدرات والحبوب المهلوسة ويتباهى بعضهم بوصفها بـ: الكوراج le caourage، أي الشجاعة، وقيمة كالشجاعة هي بحث عن تعويض عن الجبن والخوف والضياع، ومن ثم فهي مجرد تعبيرات عنها حتى وإن علت إلى معاني التهور مظهرا.

لقد تبين في هذه الدراسة أن السرقة والنهب والسطو واغتصاب أملاك الغير دأب جنوحي متكرر الحدوث في وسط المدينة كما في أطرافها، وأن 25 % من العينة المدروسة يصفون ذلك بأنه يدخل ضمن يوميات الشلة التي ينتمون إليها، ومن جهة أخرى فإن 40 % من العينة وأعمارهم بين (9-11) سنة غادروا المدرسة وقد ألفوا بدل ذلك ممارسة السرقة والاعتداء على الغير في الشوارع وصار ذلك في عرفهم مشروعا، يفعلون الجنوح بلا توجس أو خيفة من أحد، والواقع فإن هكذا تصريحات تستوقف الدارس من جهتين: أما الأولى فضعف خطير في البناء المعياري للمجتمع إذ لم تعد الضوابط الاجتماعية بالفاعل الذي يخشى منه، إن على المستوى الرسمي أو على المستوى العرفي، ولعل هذه الغفوة

الضبطية تمكن للجنوح من الشيوخ و التجذر والاستفحال ما يجعل من اليقظة لاحقا قليلة الجدوى. والأمر هنا يتعلق بمؤسسات التنشئة الاجتماعية النظامية واللائقراطية فإذا وهنت الأسرة وهن دور الضبط بها ونشأت الأطفال في جو طليق لا يقوم ولا يسوي ولا يجازي ولا يعاقب، بل يكفي دلالة هنا أن أسر المفحوصين تعلم أن أطفالها في الشوارع تفعل كل ممنوع وكل محرم وبعضها يرضى أن يكون ذلك سببا في "الكسب والرزق" وملح السكوت تشجيع من الأسرة للجنوح بل ومشاركة فيه، الشيء الذي يستوجب الوقوف على الدواعي القارضة لأسس البناء الاجتماعي الأسري في المجتمع الجزائري ذي الأصل الزراعي أو البدوي. ويمكن تلمس بعض من ذلك في الوسط الأسري وخارج الوسط الأسري. وفي النظام الاقتصادي والنظام التربوي والمنظومة الإعلامية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بهذا الشأن.

ولعل في مرحلة التحول التي يشهدها المجتمع من النظام السياسي الأحادي إلى النظام التعددي، ومن الاقتصاد الممركز إلى اقتصاد السوق ما يفسر ظاهرة الانسلاخ الثقافي الذي ينسج خيوطه هنا وهناك بدءا من أهم مؤسسة اجتماعية لإعلان التمرد عمليا عن الطبقات الاجتماعية وهي حركة تحد وعنف تستوجب عملا علميا يترصد نشأتها و نموها و يعمل على تجاوزها بمنطق العلم، والخشية أن يولد في رحم الأوساط الجانحة ثقافة الجنوح و أن تتحول إلى المشروعية بفعل عامل الزمن والتعاضد، وعامل وضع الآخر أمام الأمر الواقع، أي في اللحظة التي يكون فيها بيع الجسد حرفة مقننة ومشروعة وأخذ مال الغير ضرورة ولأنها كذلك لا تقتضي عقابا زاجرا بل مجرد معاتبة شفوية.

إن انتشار الجنوح بهذا الكم في مجتمع تشكل فيه الطفولة ما نسبته 40 ٪ يؤشر إلى وضع مستقبلي أصعب، إذ هؤلاء الأطفال هم في المستقبل شباب ورجال، ومن ثم فإن رعايتهم ليست حقا من حقوقهم لكنها واجب من أوكد واجبات المجتمع حيالهم.

تشير إحصائيات رسمية أن الأطفال المتسربين في سن مبكرة تجاوز 100.000 طفلا لأسباب قاهرة أغلبها العوز المادي الذي تعاني منه الأسر، وبين استطلاع قامت به جمعية الدفاع عن حقوق الطفل أن 45٪ من الأشخاص البالغين يجهلون أن للطفل حقوقا،

و65٪ من الأطفال أنفسهم لا يعرفون بأن لهم حقوقا بتاتا. فالأطفال أصبحوا مصدر رزق لذويهم.

لقد صرح أحد الأطفال المستجوبين أن أمه تطلب منه صباح كل يوم أن يخرج ليبحث عن أي عمل أو أن يسرق الغير أو يفعل ما يريد شريطة أن يأتيها عشيا بالمال (النقود). وليس أكثر دلالات قول آخر عن فصاحة هذا التصريح، والخطر هو أن تكون غير ما أم على هذا المستوى الحضاري وتسلك هذا النهج مع أولادها حتى إن كان الفقر والجوع يتهدها، والخشية أن المؤسسات الرسمية والجمعيات المدنية لا تتدخل في الوقت المناسب ولدى الجهة المستحقة لتقديم العون، وانتشار ثقافة المجتمع أولا من الغرق قبل الحديث مفاهيم المساعدة المادية لذوي الحاجة إليها حقاً، وليس من شك في أن انتهاج سياسة الإسعاف الآتي المناسب رغم أهميتها لا تكفي، وكل المؤشرات تؤكد أن الجنوح بات يتهدد المجتمع قبل الأطفال، ويمثل خطراً على الكبار قبل الصغار.

وفي العينة المبحوثة صرح 35٪ من الأطفال بأنهم يتناولون المسكرات وبدائل المسكرات التي ابتدعوها لـ: لصوليسون (Solution) وهي غراء العجلات المطاطية المثقوبة (Chambre à air)، والزنبريطو (هو خليط من سوائل كحولية سامة) بالإضافة إلى السرقة والاعتداء والعنف، وهذا عند إلقاء القبض على بعض منهم من قبل رجال الأمن، وفي هذه الحالة يتدخل الأهل للتصالح مع الضحايا وتعويضهم كلياً أو جزئياً، غير أن الملاحظ أنه بعد هذا كله يعودون إلى نفس اليوميات الموصوفة، وهذا يعني أن الإصرار على الجنوح أقوى من الضابط الاجتماعي الذي مثله رجل الأمن هذه المرة، وأن التعويضات لم تمنع من الاستمرار في الفعل الجانح، فكأن هذا الأخير يرجح ما سواه من النظائر أو العوامل الرافضة والمؤدبة. فالجنوح يسكن لحظة الاستنفار الاجتماعي الغاضب ليعود بعد ذلك إلى سابق ما كان عليه، فكأنه للعقاب غير مبال.

2- أهم العوامل التي تسبب جنوح الأطفال:

لقد صرح الأطفال المشكلين للعينة المدروسة أنهم يعيشون ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة، هزت أوضاع أسرهم. فالعوز المادي في الغالب هو الدافع الأول للسلوك الجانح، ولعمالة الأطفال ولانتشار طاولات بيع السجائر والحلويات في الظاهر وممنوعات في الخفاء،

مع الإشارة أن الوضع بالنسبة للطفولة المسعفة (الطفولة بلا أسر) أشد وأخطر خصوصا وأن أعداد الولادات للأطفال المسعفين لم تعرف تراجعاً.

وفي دراسة اتضح أن الأطفال الذين يشتغلون دون السن القانونية بين 250-300 ألف طفلاً، وقد مست هذه الدراسة 2979 بينهم 702 بنتاً في ثماني ولايات هي: العاصمة، عين الدفلة، البليدة، بجاية، بومرداس، البويرة، تيبازة، تيزي وزو، وتظهر أن 56 ٪ غادروا المدرسة في طور التكميلي، وأن 31٪ من مستوى دراسي ابتدائي وقد صرح المستجوبون أنهم غادروا المدرسة إرادياً بسبب الأوضاع الاجتماعية للعائلة. وقد خرجوا من المدرسة لرفع الغبن عن الأسرة بالتحاقهم بالعمل رغم أن سنهم لا يسمح لهم من الناحية القانونية.

ومن أخطر ما يتعرض له الأطفال هو استغلالهم في شبكات الدعارة، فقد وقف أعضاء من الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث على أنه فيما بين 2005-2006 ومن خلال دراسة شملت 12 ولاية ومن خلال عينة من 800 عاشر. تبين أن 10٪ أطفال يستعملون ضمن شبكات دعارة، وأن أحدهم لم يتجاوز 13 سنة وهذه أبشع صورة "لعمالة" أو استغلال الأطفال في الجزائر.

وهكذا يأتي العوز المادي الذي سببه البطالة وقلة أو انعدام الدخل على رأس العوامل المسببة لجنوح الأطفال لما له من آثار تتالي ويأخذ بعضها برقاب بعض، وتصل إلى أعلى ما يمكن أن تصل إليه حينما تتحول إلى كل معقد هو ثقافة جنوح تؤسس الشلل وتجمع نظراء الحالات، وتركن القيم المحافظة إلى السكون، وتستقيل الأسرة من مهامها الحقيقية، وتعجز المدرسة ومراكز الرعاية على القيام بدورها التربوي والحضاري فاسحة المجال بلا إرادة إلى شريطيات استنهاض الجنوح وتعشيشه في النسيج الاجتماعي الواسع.

خلاصة:

جنوح الأطفال ظاهرة تبدو في مجموعة من المؤشرات أهمها، السرقة والاعتداء على الغير وتعاطي المسكرات، والتسكع بالأسواق والشوارع بحثاً عن الضحايا، وأما العوامل التي تبين أنها وراء هذه الظاهرة فمتعددة أهمها العوز المادي للأسرة، وسوء التربية والبيئات الاجتماعية السيئة، وما يزيد الظاهرة توطناً وشيوعاً هو ضعف الضبط الاجتماعي. الشيء الذي جعل الجانحين في منأى عن الملاحقة الاجتماعية التربوية أو الردعية.

لقد تبين في هذه الدراسة أن شيوع ظاهرة جنوح الأحداث تتكسر وتتجذر باتجاه اختراق دائرة الاستثناء وتحاول أن تفرض نفسها في يوميات الجماعة الاجتماعية لا سيما في الأحياء والحارات الشعبية وفي بعض الأسر. مما يستوجب التدخل الاجتماعي للتكفل بالأطفال ولمساعدة الأسر المعوزة بالتوازي مع استراتيجيات وطنية للإعلام والتحسيس. ومع ذلك فإن ما توحى به الإحصائيات القليلة المتوفرة يعكس صورة بائسة في عالم الطفل الجزائري تحمل معان سوسوقافية طارئة تمثل قيما وأنماطا سلوكية غريبة، لكنها تأخذ مواقع تثبت وتترسخ مع الوقت في الواقع المجتمعي. بانية بذلك سلما من القيم وموجهات سلوك ذات نزعة فردانية ومادية وشهوانية، وكان من أخطرها ما يشبه استقالة للأسرة من أدوارها التربوية والاجتماعية، وتراجع الروح الجمعية وضعف الوازع الأخلاقي والأعراف.

المراجع

- 1-علي عبد الواحد وافي، عوامل التربية. ط1- مكتبة الانجلو المصرية. 1958
- 2-محمد عابد الجابري. قضايا في الفكر المعاصر. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1997
- 3-بدرة معتصم ميموني، الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل والمراهق. ط2 . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2005.
- 4-جريد الخبر. الصادرة بتاريخ 2006/06/01
- 5-ابراهيم توهامي " البلدان النامية أمام تحديات الفقر". مجلة العلوم الإنسانية عدد 20 . ديسمبر 2003 . جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر .